

الفصل الرابع: التوازن الداخلي (نموذج LM/IS)

لقد توصلنا إلى أن شروط التوازن في سوق الانتاج (سوق السلع والخدمات) عند الكلاسيك هو أن يتساوى الادخار مع الاستثمار حيث العلاقة بين الادخار وسعر الفائدة هي علاقة طردية اما الاستثمار فهو دالة متناقصة في سعر الفائدة.

اما النظرية الكينزية فتري أن سعر الفائدة هي ظاهرة نقدية تحدد في سوق النقد بتفاعل قوى عرض النقود والطلب على النقود بدافع السيولة.

ولقد تم نقد كلا من النظريتين لإعتمادها على التوازن الذي يتوافق مع أغراض التحليل في المدى القصير (التحليل الجزئي) ومن ثم لا يمكن الإعتماد عليهما في تفسير التغيرات الاقتصادية الناتجة عن العلاقة المتبادلة والمتدخلة بين سوق السلع والخدمات وسوق النقد.

و في ظل هذه الظروف الاقتصادية وفي هذا الاطار قدم الاقتصاديان "هيكس وهانس" -دفاعا عن آراء ومبادئ كينز -نموذج سمي بإسم نموذج "هيكس وهانس" أو نموذج التوازن الاقتصادي الكلي (IS/LM) ويطلق عليه كذلك نموذج النظرية الكينزية الجديدة.

1- أهمية نموذج التوازن الاقتصادي الكلي (IS/LM): يمكن ارجاع أهمية دراسة نموذج (IS/LM) إلى مجموعة من الأسباب:

- يهدف نموذج (IS/LM) للوصول إلى تحديد مستوى التوازن الكلي أخذين بعين الاعتبار متغيرين أساسيين هما سعر الفائدة والدخل في آن واحد عن طريق ربطهما بدوال الادخار والاستثمار من جهة وعرض النقود والطلب عليها كمتغيرات متبادلة وآنية لكل منهما .
- تظهر أهمية الاعتماد على نموذج (IS/LM) من خلال النظر إلى الصعوبات والمشاكل المتعلقة والمرتبطة بكيفية تحديد سعر الفائدة فقد رأينا ان هذا الاخير يتحدد بتقاطع منحنى الادخار والاستثمار (عند الكلاسيك) ، لكن كينز يرى أن الادخار يعتمد على الدخل وأن الدخل يعتمد بدوره على سعر الفائدة الذي يؤثر في الاتجاه المعاكس للاستثمار ومن ثم الاستثمار بواسطة المضاعف يؤثر على الدخل وهكذا نكون امام إشكالية مفادها ان معرفة سعر الفائدة مرتبطة بمستوى الدخل وأن معرفة مستوى الدخل تتطلب معرفة مستوى سعر الفائدة ، وهكذا نكون أمام حلقة مفرغة إذا اتبعنا التحليل النقدي الكلاسيكي او التفسير الكينزي لنظرية النقود.

- يقوم نموذج (IS/LM) على المزج بين السياسة النقدية والسياسة المالية للوصول إلى التوازن الاقتصادي الكلي بواسطة سعر الفائدة والدخل، حيث رأينا أن الكلاسيك أعطوا أهمية بالغة للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي، أما التحليل الكينزي فقد أعطى إهتماماً متزايداً للسياسة المالية في تفسير ومعالجة المتغيرات الاقتصادية ولشرح نموذج (IS/LM) نتبع ثلاث مراحل التالية:

المرحلة I : التطرق إلى شرط التوازن في سوق السلع والخدمات وإشتقاق منحني IS

المرحلة II: البحث على شروط تحقيق التوازن في سوق النقد واشتقاق منحني LM

المرحلة III : تهتم بالجمع بين مختلف شروط التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد بغيت تحديد الشروط الواجب توفرها لإحداث التوازن الاقتصادي في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقد.

المرحلة I : التوازن في سوق السلع والخدمات.

إن شرط التوازن في سوق السلع والخدمات هو أن يتساوى عرض الادخار مع الطلب على الاستثمار ولما كان الادخار دالة متزايدة لمتغير الدخل، والاستثمار دالة متناقصة لمتغير سعر الفائدة ولتحقيق ذلك التوازن بحيث يتساوى الادخار والاستثمار لا بد من تحقيق العلاقة العكسية، بين متغيرين اثنين هما الدخل الذي يحدد الادخار وسعر الفائدة الذي يحدد حجم الاستثمار، انطلاقاً من هذه المعطيات يمكننا اشتقاق معادلة (IS)

حيث يمكن تمثيل معادلة الاستثمار $I = \bar{I} - bi$

$\bar{I}$: الاستثمار المستقل عن سعر الفائدة

b: درجة تجاوب الاستثمار لسعر الفائدة

i: سعر الفائدة

و بإستخدام معادلة الطلب الكلي والعرض الكلي لدينا $AS=AD$

$$Y = C + I + G + (X - M) \dots \dots \dots (1) \quad \text{(اقتصاد مغلق)}$$

$$\text{المعادلات السلوكية} \begin{cases} C = \bar{C} + cY_d \\ TA = \bar{TA} + ty \\ G = \bar{G} \end{cases} \quad . \quad TR = \bar{TR} \quad I = \bar{I} - bi$$

و بتعويض المعادلات السلوكية في معادلة الطلب الكلي (المعادلة 1) نجد:

$$Y_0 = \frac{\bar{C} + \bar{I} + \bar{G} - c\bar{TA} + c\bar{TR}}{1 - c(1-t)} - \frac{bi}{1 - c(1-t)}$$

$$\bar{C} + \bar{I} + \bar{G} - c\bar{TA} + c\bar{TR} = \bar{A} \quad \text{بوضع : (الانفاق المستقل)}$$

$$\alpha_G = \frac{1}{1 - c(1-t)} \quad \text{و كذلك لدينا: (مضاعف الانفاق)}$$

إذا يمكن كتابة معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات كمايلي:

$$Y_0 = \alpha_G \bar{A} - \alpha_G bi \quad \text{معادلة } IS$$

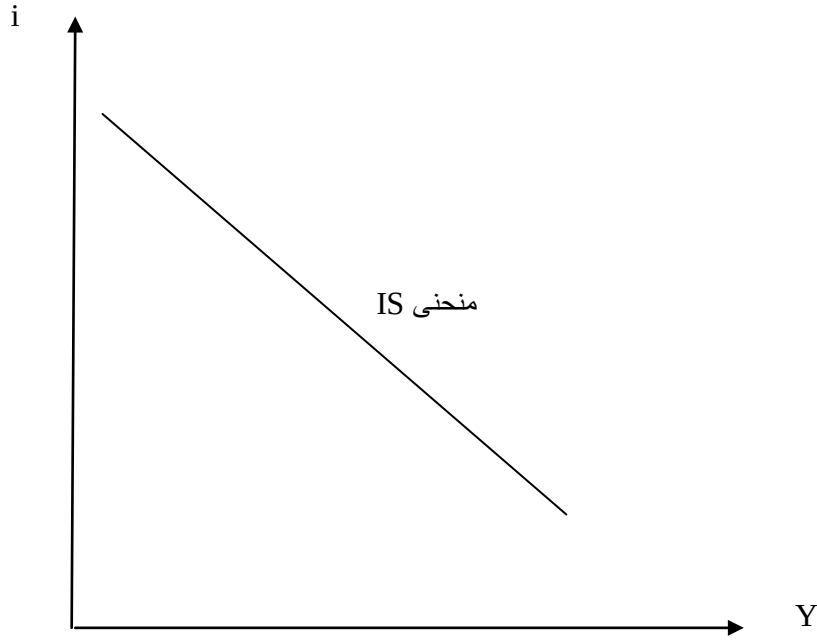
أ-منحنى IS :يشير منحنى IS إلى العلاقة بين الدخل والسعر الفائدة من خلال سوق السلع والخدمات عن طريق دالتي الاستثمار والادخار

و من معادلة (IS) الأخير نستنتج ميل منحنى IS حيث:

$$\text{ميل منحنى (IS)} = \frac{\Delta i}{\Delta y} = -\frac{1}{\alpha_G b}$$

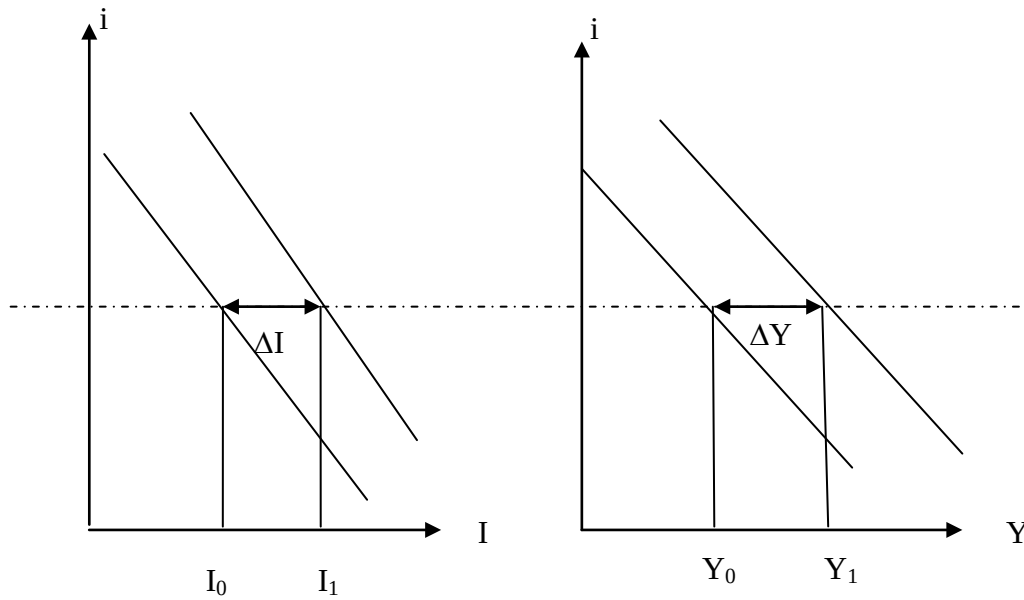
يظهر ميل منحنى IS سالب وهذا يعكس العلاقة العكسية بين الدخل وسعر الفائدة في السوق

السلعي ومنه يمكن تمثيل منحنى IS بيانيا بالشكل التالي:



ب- إنتقال منحنى IS:

أ- أثر الاستثمار والادخار على إنتقال منحنى IS: يتأثر منحنى IS بكل من الاستثمار والادخار وبالتالي زيادة حجم الاستثمار بمقدار ΔI عند مستوى سعر فائدة معين من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الدخل أو الناتج بمقدار ΔY بافتراض ثبات دالة الادخار.



أثر الاستثمار على منحنى IS

- كما أن التغير في مستوى الادخار يؤدي الى إنتقال منحنى IS حيث انخفاض الادخار ينقل منحنى IS الى اليمين والعكس في حالة زيادة الادخار

- أثر الانفاق الحكومي والضرائب على انتقال منحنى IS

من بين العوامل التي تؤثر في انتقال منحنى IS يمينا او يسارا نجد الانفاق الحكومي (G) حيث زيادة الانفاق الحكومي يؤدي إلى انتقال منحنى IS يمينا بينما انخفاض G يؤدي إلى انتقال منحنى IS يسارا.

كما نجد عامل مهم في انتقال منحنى IS يتمثل في الضرائب حيث ارتفاع الضرائب يؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح ومن ثم الاستهلاك والطلب الكلي مما يؤدي إلى انتقال منحنى IS يسارا وفي حالة انخفاض الضرائب يقابله زيادة في الدخل مما يؤدي إلى انتقال منحنى IS يمينا

المرحلة II: التوازن في السوق النقدي:

إن التوازن في السوق النقد يتحقق بتقاطع منحنى عرض النقود مع الطلب على النقود ولما كان عرض النقود هو أحد متغيرات السياسة النقدية يتحدد بقرارات السلطات النقدية (البنك المركزي) لذلك يفرض ثباته في الفترة القصيرة ومن ثم كان عرض النقود عديم المرونة لتغيرات أسعار الفائدة أما الطلب على النقود فهو يتوقف على متغيرين سعر الفائدة والدخل وهما محفزين حسب كينز لطلب على النقود من أجل المعاملات والإحتياط والطلب على النقود من اجل المضاربة

1-الطلب على النقود من اجل المعاملات والاحتياط : تطلب النقود من اجل المعاملات والإحتياط وهذا بقيام الأفراد والمؤسسات بالإحتياط لقدر معين من النقود على شكل سائل، بهدف مواجهة نفقاتهم اليومية من السلع والخدمات أو من أجل الإحتياط خوفا من ظروف المستقبل التي تتسم بعدم اليقين (حالة كساد او بطالة أو ...) ويعتمد الطلب على النقود من اجل المعاملات والاحتياط على حجم الدخل حيث كلما ارتفع الدخل زاد الطلب على النقود من اجل المعاملات والاحتياط والعكس صحيح كذلك يمكن التعبير عليها بالعلاقة التالية: $Md_1 = ky$

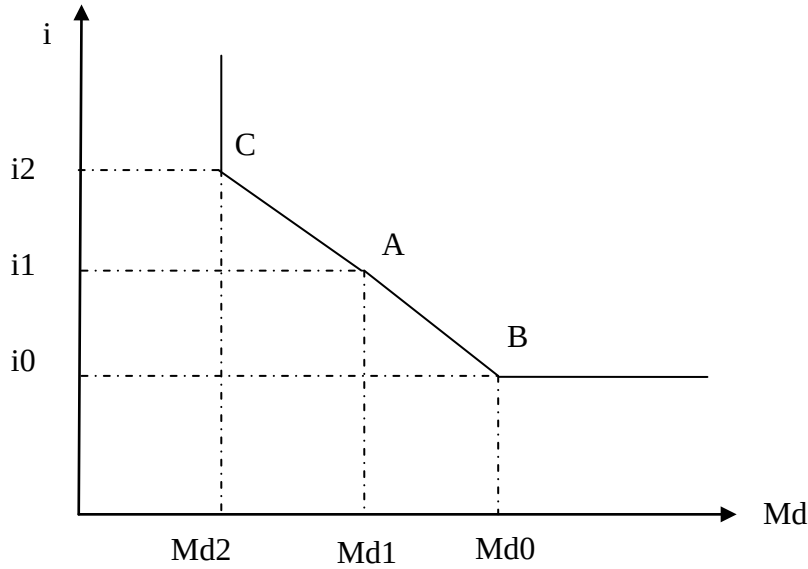
Md_1 : الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط.

Y : الدخل النقدي K : مرونة الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط

و عموما يشكل الطلب على النقود من اجل المعاملات والاحتياط الجزء الأكبر من مجموع الطلب على الارصدة النقدية

ب- الطلب على النقود من اجل المضاربة : يقصد بالمضاربة عملية شراء وبيع الاوراق المالية من أسهم وسندات في أسواق المال بغية الحصول على ربح ،و يعتمد حجم الربح على قدرة المضارب في التنبأ بأحوال سوق البورصة وبناءا على ذلك يحتفظ المضارب بأرصدة نقدية سائلة لغرض الاستفادة من التغيرات المتوقعة في أسعار الاوراق المالية، وتناسب اسعار السندات تناسبها عكسيا مع أسعار الفائدة حيث إذا توقع المضارب إنخفاض أسعار السندات (إرتفاع أسعار الفائدة) سيحاول التخلص من الأوراق المالية والاحتفاظ بالنقود بدل السندات بينما يحدث العكس إذا توقع ارتفاع في أسعار السندات (إنخفاض أسعار الفائدة) إذا في هذه الحالة سيحاول شراء السندات بما لديه من أرصدة نقدية اي سيتخلص من السيولة النقدية المحتفظ بها لغرض المضاربة مقابل حصوله على السندات .

- و يعتقد كينز بوجود قانون سيكولوجي يسود أسواق المال إذا يقول عندما يصل سعر الفائدة الى ذلك المستوى المرتفع تكون أسعار السندات قد وصلت إلى مستويات منخفضة جدا عندها يشعر المضاربون أن سعر الفائدة لا يمكن أن يرتفع أكثر مما ارتفع أي أسعار السندات لا يمكن ان تنخفض أكثر وأنه لا بد من إنخفاض أسعار الفائدة (ارتفاع أسعار السندات) ،وإستنادا لهذا الشعور يقدم المضاربون على شراء السندات املا في ارتفاع اسعارها فيما بعد ومن ثم تحقيق أرباح، ويمكن التعبير عن العلاقة بين الطلب على النقود لغرض المضاربة وأسعار الفائدة في الشكل التالي والمعادلة التالية:



$$Md_2 = -hi : \text{جبريا}$$

Md_2 : الطلب على النقود من اجل المضاربة

i : سعر الفائدة h : مرونة الطلب على النقود من اجل المضاربة

- تعبر معادلة MD_2 على العلاقة العكسية بين الطلب على النقود من اجل المضاربة وسعر الفائدة كما يبين الشكل ذلك من خلال الجزء A في الشكل البياني أما الجزء CB فيبين أن القانون البسكولوجي لكيّنز والذي يحكم أسواق المال حيث تنخفض أسعار الفائدة إلى أدنى مستوى لها والذي لا تنخفض أتحته وهو ما يعرف بمصيدة السولة (الجزء B). كذلك أسعار الفائدة تصل إلى مستويات لا ترتفع عنها الجزء C.

ج- توازن سوق النقد:

يُجدن التوازن عندما تساوي الطلب على النقد مع عرض النقد حيث $MO=MD$

$$MD=MD_1+MD_2$$

$$\frac{\bar{M}}{P} = M_{d1} + M_{d2} \Rightarrow \frac{\bar{M}}{P} = KY - hi \quad (K > 0, h > 0)$$

$\frac{\bar{M}}{P}$ الأرصدة النقدية الحقيقية

$$Y = \frac{1}{K} \left[hi + \frac{\bar{M}}{p} \right] \quad \leftarrow \text{و منه نحصل على معادلة LM:}$$

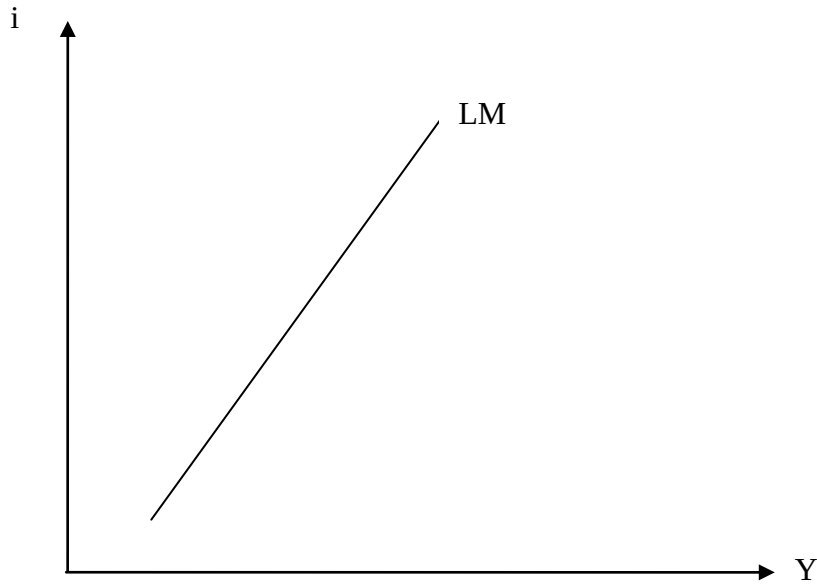
$$i = \frac{1}{h} \left[ky + \frac{\bar{M}}{p} \right]$$

د- منحنى LM: يعبر منحنى LM عن العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة في سوق النقد

و من معادلة LM نستنتج بأن ميل منحنى LM موجب حيث :

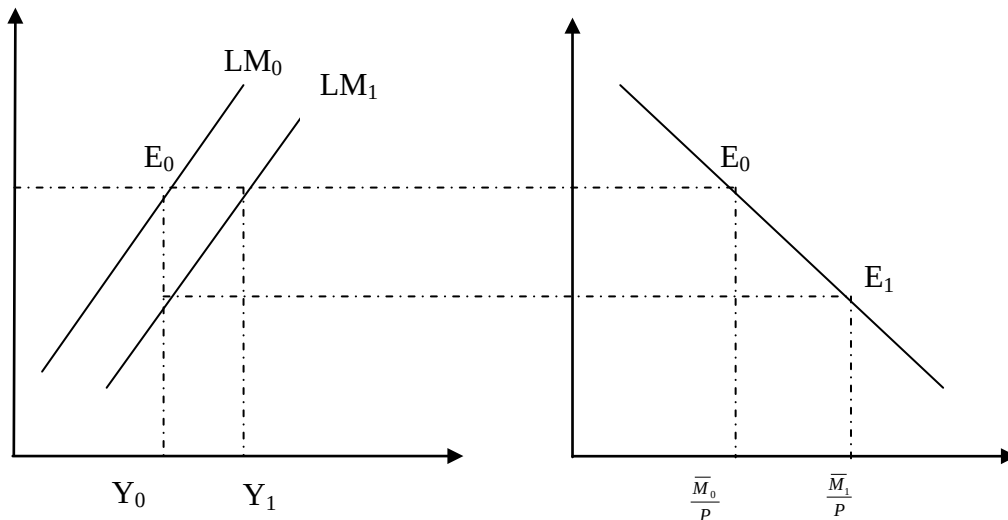
$$\text{ميل المنحنى LM} = \frac{\Delta i}{\Delta Y} = \frac{k}{h}$$

و هذا يعبر عن العلاقة الطردية بين مستوى الدخل وسعر افائدة في السوق النقد ومنه يمكن تمثيله كما يلي:



منحنى LM

هـ- إنتقال منحنى LM: يعد عرض النقود عامل مهم في إنتقال منحنى LM يمينا أو يسارا حيث تؤدي زيادة عرض النقود إلى حدوث فائض في عرض النقود مما يؤدي إلى توجه الأفراد والمؤسسات إلى شراء الاوراق المالية فترفع بذلك أسعار السندات ومن ثم إنخفاض أسعار الفائدة، وبذلك تؤدي زيادة عرض النقود إلى إنخفاض في أسعار الفائدة عند مستويات مختلفة من الداخل أي إنتقال منحنى LM يمينا.

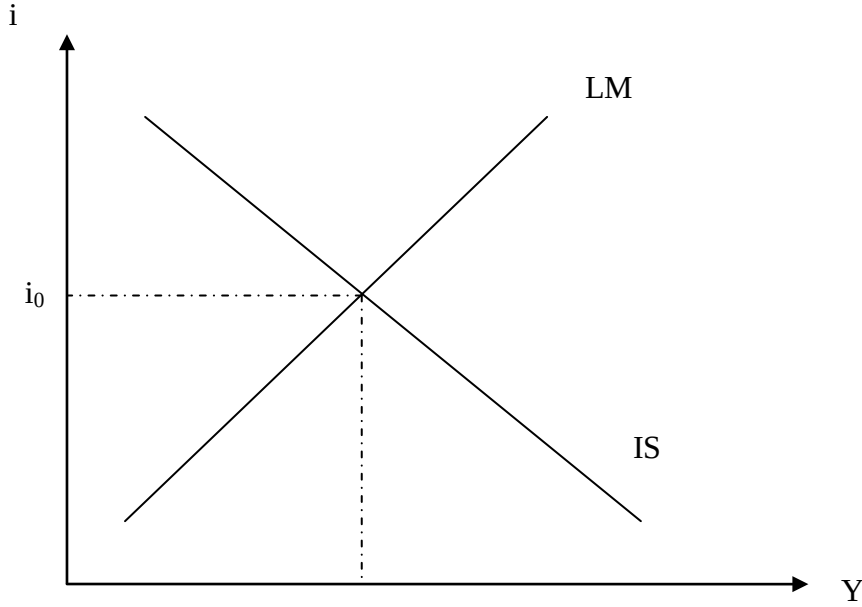


أثر الزيادة في عرض النقود على منحنى LM

من جهة أخرى فإن التغيير في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تغيير معاكس في عرض النقود $\frac{M}{P}$ إذا يؤدي إلى انخفاض حقيقي للنقود مما يحدث فائض في الطلب على النقود في السوق النقدي عند التوازن الأول من الدخل، مسببا إرتفاع أسعار الفائدة ومن ثم تحقيق توازن جديد في السوق النقدي. ومنه إرتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى أنتقال منحنى LM يساراً.

المرحلة III: التوازن الأنفي في السوقين (السوق السلعي والسوق النقدي).

يتحقق التوازن في ظل نموذج IS/LM في نقطة توازنية وحيدة تحدد كل من سعر الفائدة وحجم الدخل التوازيين كما هو مبين في الشكل التالي:



كما يمكن توضيح ذلك رياضياً من خلال معادلة (IS و LM) حيث

$$Y = \alpha \bar{A} - \alpha b i \quad \text{معادلة IS}$$

$$Y = \frac{1}{K} \left[h i + \frac{\bar{M}}{p} \right] \quad \text{معادلة LM}$$

$$i_{LM} = \frac{1}{h} \left[k y - \frac{\bar{M}}{p} \right] \quad \text{في } Y_{IS} \text{ حيث:}$$

$$Y = \alpha_G \bar{A} - \alpha_G b \left[\frac{1}{h} \left(k y - \frac{\bar{M}}{p} \right) \right] \quad \text{وبتعويضها في } Y_{IS} \text{ نجد:}$$

$$Y = \alpha_G \bar{A} - \alpha_G b \frac{1}{h} K Y - \alpha_G b \frac{1}{h} \frac{\bar{H}}{P}$$

$$Y = \frac{\alpha_G \bar{A}}{1 + \alpha_G \frac{b}{h} k} + \frac{\alpha_G \frac{b}{h}}{1 + \alpha_G \frac{b}{h} k} \frac{\bar{M}}{P}$$

و بتبسيط المعادلة نحصل على

$$\delta = \frac{\alpha_G}{1 + \alpha_G \frac{b}{h} k}$$

و بوضع :

كمايلي:

$$Y_0 = \delta \bar{A} + \delta \frac{b}{h} \left(\frac{\bar{M}}{P} \right)$$

2- أثر السياسة المالية والسياسة النقدية في التوازن الاقتصادي العام:

تعد السياسات المالية والنقدية من اهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن الاقتصادي.

أ- **السياسة المالية:** تتمثل السياسة المالية في درو الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير مباشرة وتحصيلها للإيرادات يتم انفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الانفاق الحكومي على مجالات رأس المال الاجتماعي وتهدف السياسة المالية إلى تحقيق جملة من الاهداف من بينها.

- العمل على الاستقرار الاقتصادي.

- تكفل الدولة بعدد من المشروعات والخدمات الاجتماعية.

- التقليل من التفاوت في الدخل عن طريق الضرائب التصاعدية.

- إستخدام فائض الميزانية لتخفيض حجم القوة الشرائية ولمكافحة التضخم.

- وبصفة عامة تهدف السياسة المالية بالأساس إلى تحقيق مستويات مرغوبة ومناسبة من الأسعار

والاستهلاك وتوظيف الموارد الانتاجية وعدالة توزيع الدخل عن طريق إستخدام كل من الضرائب

والانفاق الحكومي والتحويلات والتي تعرف بأدوات السياسة المالية

و من معادلة التوازن في السوقين السلعي والنقدي لدينا:

$$g_0 = \delta \bar{A} + \delta \frac{b}{h} \frac{\bar{M}}{P} \quad / \quad \delta = \frac{\alpha_G}{1 + \alpha_G \frac{b}{h} K}$$

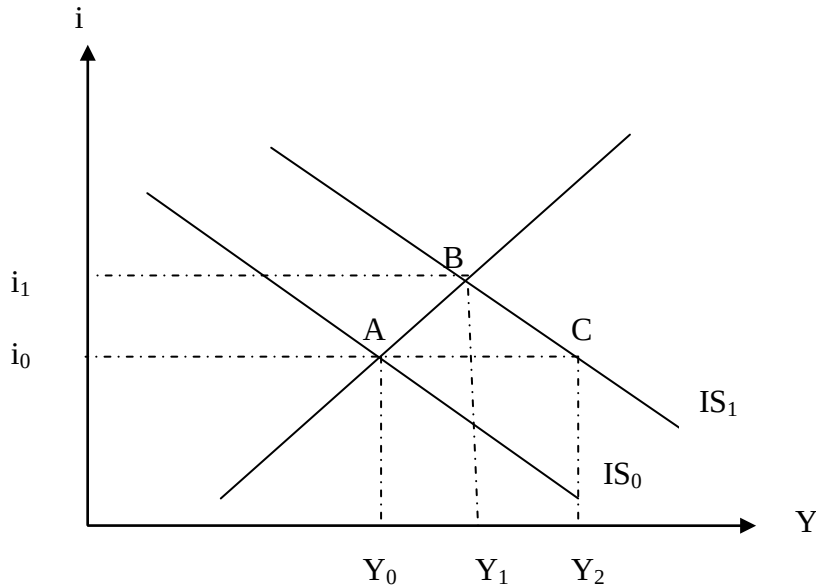
ومن هذه المعادلة نستنتج مضاعف السياسة المالية والذي يمثل عدد مرات زيادة الدخل نتيجة زيادة

احد عناصر السياسة المالية

$$\frac{\Delta y}{\Delta G} = \delta = \frac{\alpha_G}{1 + \alpha y \frac{b}{h} k}$$

بحيث مضاعف الانفاق الحكومي:

أ-1- أثر زيادة الإنفاق الحكومي: نفترض أن الدولة قررت زيادة حجم نفقاتها للرفع من مستوى الدخل ففي هذه الحالة يستقل منحني IS إلى اليمين IS_1 مما يؤدي إلى انتقال نقطة التوازن من النقطة A إلى النقطة B كما هو مبين في الشكل:



أثر الزيادة في الأنفاق الحكومي (أثر الطرد)

و عليه نحصل على توازن جديد في النقطة B بزيادة الدخل (Y_1) بحيث $\Delta Y = \delta \Delta G$ و زيادة سعر الفائدة التوازني (i_1).

- إن إرتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض المستوى التوازني للإستثمار بإعتبار ان الاستثمار دالة متناقصة في سعر الفائدة ومنه فالزيادة في الانفاق الحكومي تعوض جزئيا انخفاض مستوى الاستثمار كما يمكننا ان نقول أن الاستثمار طرد جزءا من أثر الانفاق الحكومي على الدخل ففي حالة بقاء سعر الفائدة ثابت يكون التوازن في النقطة C المقابلة لمستوى دخل ($Y_1 < Y_2$) ولذلك تسمى هذه الظاهرة بأثر الطرد او المراحة.

ب- السياسة النقدية: ويقصد بها مجموعة القواعد والاحكام التي تتخذها الحكومة او أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي وتهدف السياسة النقدية إلى تحقيق جملة من الاهداف اهمها:

- تحقيق المعدل الامثل للنمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة الكاملة .

- العمل على الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا

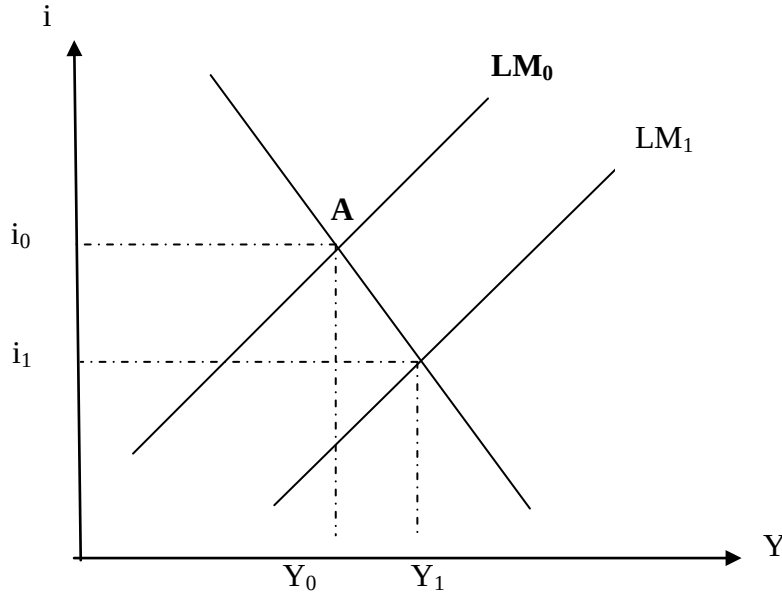
- تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية

و من معادلة التوازن في السوقين السلعي والنقدي نستنتج مضاعف السياسة النقدية والذي يعبر عن عدد مرات زيادة الدخل نتيجة زيادة الكتلة النقدية:

$$\text{بحيث مضاعف السياسة النقدية: } \delta = \frac{\alpha}{1 + \alpha \frac{b}{h} k} \quad / \quad \frac{\Delta Y}{\Delta(\frac{M}{P})} = \frac{b}{h} \delta$$

ملاحظة : من مضاعف السياسة النقدية يستنتج انه كلما كانت قيمة h و k صغيرتين و b و αG كبيرتين يكون قيمة المضاعف كبيرة وبالتالي يكون أثر التوسع النقدي على الدخل التوازني كبيرا .

أثر الزيادة في المعروض النقدي: يعتبر البنك المركزي كمؤسسة شبه مستقلة عن الحكومة هو المسؤول عن السياسة النقدية ففي حالة زيادة المعروض النقدي يحدث فائضا في النقود المعروضة ومنه يلجأ الأفراد إلى شراء أرصدة أخرى متمثلة في ارتفاع أسعار السندات وإنخفاض أسعار الفائدة والمعبرة عنه بيانيا بإنتقال منحنى LM يمينا كما هو مبين في الشكل:



إن انخفاض سعر الفائدة بفعل زيادة النقود يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار وعن طريق المضاعف

(المضاعف السياسة النقدية) يرتفع مستوى الدخل إلى Y_1 حيث: $\Delta Y = \delta \frac{b}{h} \Delta \frac{\bar{M}}{P}$ و منه يصبح

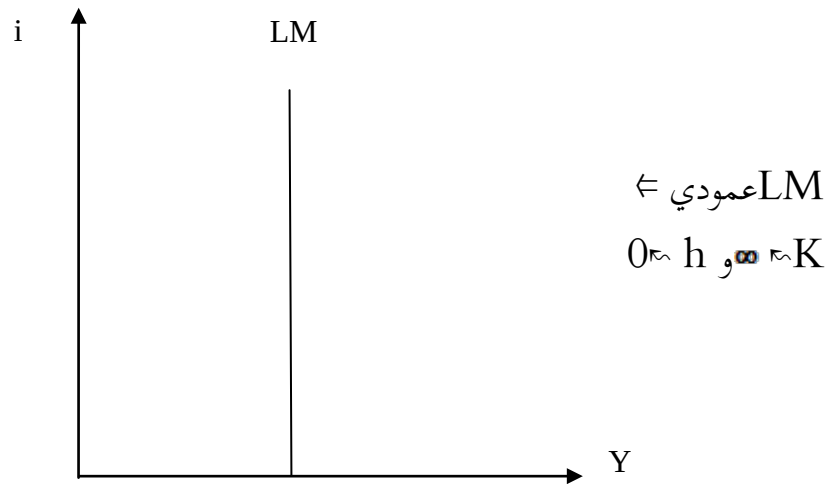
توازن جديد عن النقطة B كما هو مبين في الشكل.

ويمكننا تبين أثر السياستين المالية والنقدية على الدخل وسعر الفائدة في الجدول التالي :

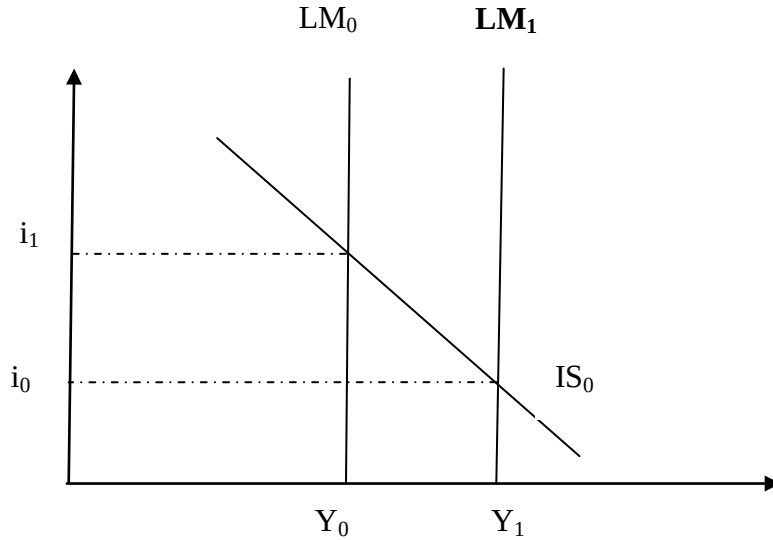
السياسة	الأثر على الدخل	الأثر على سعر الفائدة
التوسع المالي	+	+
التوسع النقدي	+	-

3- السياسة المالية والنقدية والحالتان المتطرفتان : لدينا حالتين متطرفتين

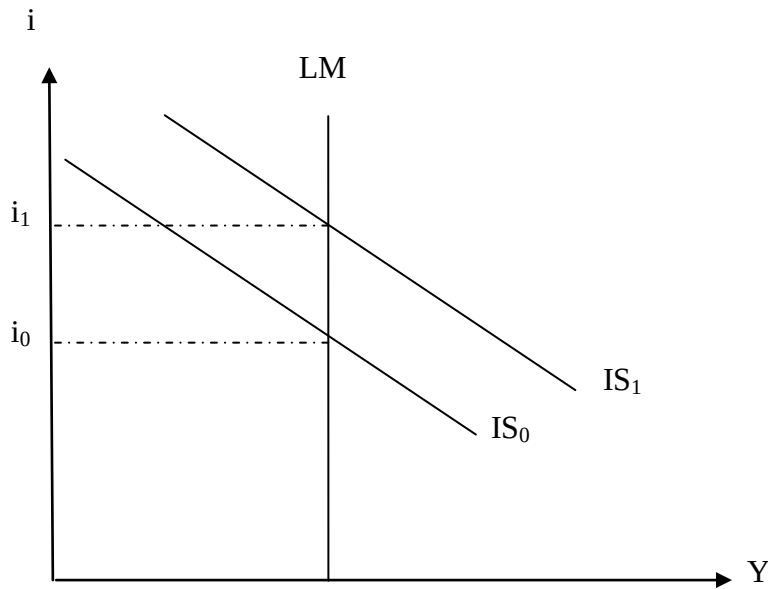
أ- الحالة الكلاسيكية: كما تطرقنا سابقا في دراستنا للنموذج الكلاسيكي للتوازن فالنقود بالنسبة إليهم وسيط للتبادل وبالتالي الطلب على النقود يكون من أجل المعاملات والاحتياط وليس من أجل المضاربة وفي هذه الحالة يكون منحنى LM عموديا كما في الشكل التالي:



كما يبين الشكل أن سعر الفائدة يكون عديم المرونة عند ارتفاع سعر الفائدة إلى أقصى حد يتوقعه المتعاملون في سوق النقد والأوراق المالية، وفي هذه الحالة تكون السياسة النقدية (التحكم في المعروض النقدي) ذات فعالية في حالة التضخم في التأثير على كل من سعر الفائدة ومستوى الدخل حيث زيادة عرض النقود تنقل منحنى (LM) إلى اليمين كما مبين في الشكل.

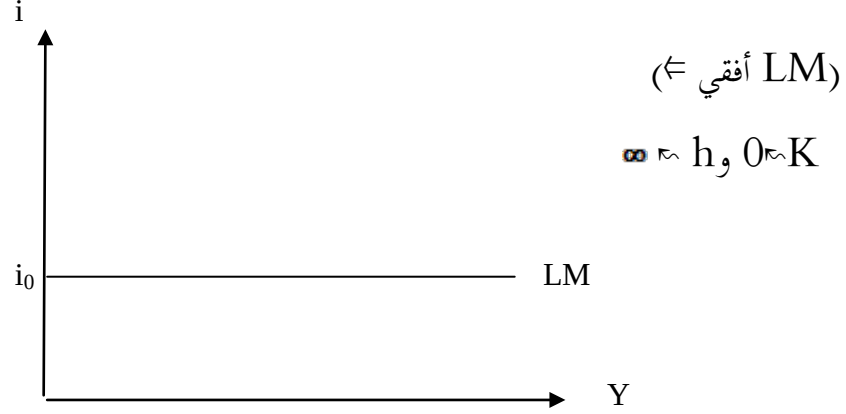


كما انه في هذه الظروف السياسية المالية تكون عديمة الفعالية فإذا زادت الحكومة من إنفاقها او قللت من الضرائب او كلاهما معا فإن منحى IS سينتقل إلى الأعلى (IS_1) كما هو مبين في الشكل الموالي:



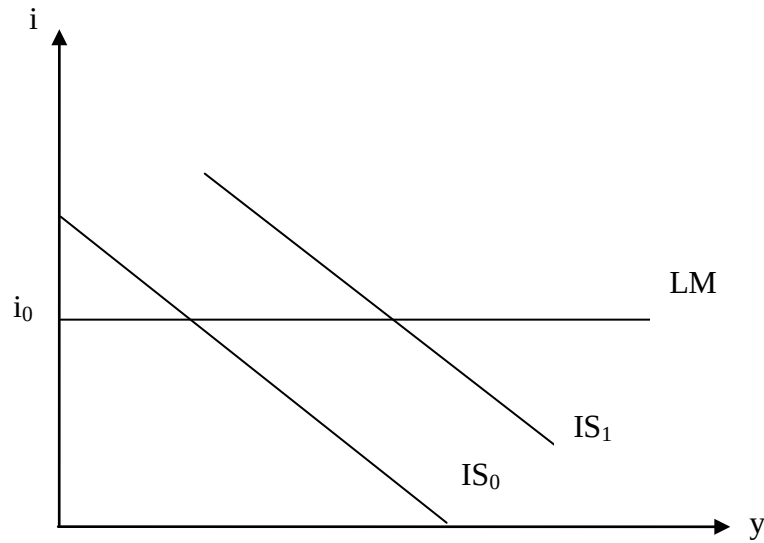
حيث نلاحظ زيادة سعر الفائدة إلى (i_1) دون التأثير على الدخل لذلك في حالة تعرض الاقتصاد إلى أزمة تضخم، ينصح الأخذ بالسياسة النقدية للتأثير على سعر الفائدة والدخل معا وهو ما ذهبت إليه النظرية الكمية التقليدية والمعاصرة من خلال تدخل السلطات النقدية في تغيير حجم الكتلة النقدية في المجتمع بما يسمح بإعادة التوازن.

ب- الحالة الكينزية (مصيدة السيولة): تعرف هذه الحالة بمصيدة السيولة وهي عندما يصل سعر الفائدة إلى أدنى بحيث لا ينخفض تحت هذه المستوى، وهذا يحدث عندما يكون الطلب على النقود ما أجل المضاربة كبيرة والطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط صغيرة أي $(h \rightarrow \infty$ و $K \rightarrow 0$) بيانها يكون منحنى LM أفقي



في هذه الحالة تكون السياسة النقدية عديمة الفعالية بسبب ما سماه كينز بفخ السيولة، ولأن تأثير السياسة النقدية على الدخل يكون بإنخفاض سعر الفائدة والذي يحفز الاستثمار ولكن سعر الفائدة لا ينخفض تحت هذه المستوى (i_0).

أما السياسة المالية تكون أكثر فعالية حيث زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا ينقل منحنى IS_0 إلى IS_1 مما يؤدي إلى خلق توازن جديد عند دخل توازني جديد أكبر.

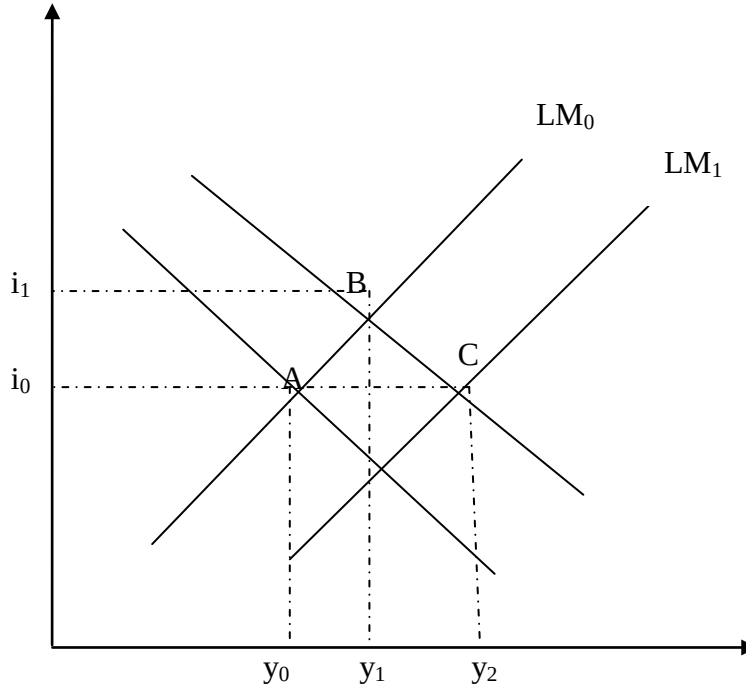


أثر الزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب

- إذا بشكل عام في حالة الركود تكون السياسة المالية أكثر نجاعة وفعالية وفي حالة التضخم تكون السياسة النقدية أكثر نجاعة وفعالية .

4- أهمية المزج بين السياسة النقدية والمالية:

من التحليل السابق لاحظنا أن زيادة الإنفاق الحكومي أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة في حين زيادة عرض النقود أدت إلى انخفاض سعر الفائدة، ولهذا السبب يتم اللجوء إلى استخدام السياستين معا السياسة المالية والنقدية لتحقيق التوازن الاقتصادي العام، وتحقيق المستوى المطلوب من الدخل وسعر الفائدة، لذلك كان من الأهمية بما كان التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ويظهر ذلك جليا عند دراستنا لأثر الإنفاق الحكومي على مستوى الدخل وسعر الفائدة حيث ارتفاع سعر الفائدة أدى إلى وجود ظاهرة المزاحمة وللتخلص من أثر المزاحمة (الطرد) يكفي تخفيض سعر الفائدة عن طريق مزج السياسة النقدية مع السياسة المالية كما هو مبين في الشكل:



أثر المزج بين السياسة المالية والنقدية

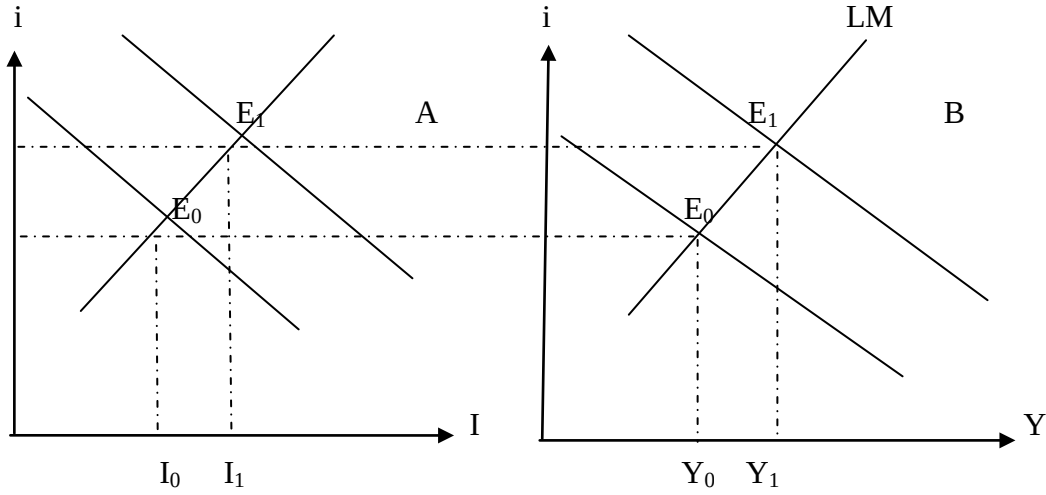
نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي ينتقل منحنى IS إلى IS_1 لتصبح النقطة B هي نقطة التوازن ولإعادة سعر الفائدة إلى مستواه نقوم بزيادة عرض النقود، فينتقل منحنى LM إلى LM_1 لتصبح النقطة C هي نقطة التوازن المقابلة لمستوى دخل Y_2 حيث $(Y_0 < Y_1 < Y_2)$ وسعر فائدة i_0

لذلك تعتبر السياسات النقدية والمالية بمثابة الآليات التي يتم استخدامها في ضبط وتوازن السياسة الإقتصادية العامة للدولة. لذلك ينبغي التنسيق والمواءمة بين وسائل وأدوات وأهداف كل سياسة على حده بغية تجنب التعارض والتقارب بين أهداف وأدوات هاتين السياسيتين، ويمكن توضيح أهمية التنسيق بين السياسيتين بافتراض أن الاقتصاد الوطني يمر بمرحلة تضخم ولإعادة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي يمكن إتباع الإجراءات والتدابير التالية

- تقليص حجم المعروض النقدي بالرقابة على الائتمان وبواسطة أدوات السياسة النقدية .
- رفع الضرائب بهدف تقليص الأنفاق الاستهلاكي وزيادة مستويات إيرادات الميزانية (السياسة المالية)، وتقليص حجم الأنفاق الحكومي لتخفيض حجم الطلب الكلي (السياسة المالية)

أما إذا كان الاقتصاد يمر بمرحلة كساد فنقوم بإتباع إجراءات وتدابير معاكسة تماما للتدابير السابقة عن طريق التوسع في الائتمان وزيادة حجم الإنفاق الحكومي وتخفيض حجم الضرائب الأمر الذي يزيد في الطلب الكلي.

5- أثر الدعم الحكومي للاستثمار: عندما تدعم الحكومة الاستثمار فإنها تدفع جزءا من تكلفة استثمار المؤسسة، و هذا التدعيم ينقل منحنى الاستثمار الى الاعلى إلى وضع جديد I_1 كما هو مبين في الشكل :



إن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي حيث ينتقل منحنى IS إلى الاعلى حيث $(\Delta Y = \alpha \Delta I)$ ويصبح التوازن الجديد عند النقطة E_1 والملاحظة انه بالرغم من ارتفاع سعر الفائدة فإن مقدار الاستثمار ارتفع من I_0 إلى I_1 وهذا بسبب التدعيم الحكومي ومنه نقول أن ارتفاع أسعار الفائدة يكبح ولكن لا يلغى أثر تدعيم الاستثمار.